الدكتورة نادين نور الدين

جنوح الأحداث: "الواقع والمعالجة الاجتماعية".

الأسباب والآثار وكيفية المعالجة بأسلوب إجتماعي

المقدمة:

يُعدّ جنوح الأحداث ظاهرة إجتماعية خطيرة على كل المجتمعات بكل أبعادها وآثارها، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، لذا نالت إهتمام الباحثين والعلماء من مختلف الإختصاصات، فجنوح الأحداث يمثل ضياعًا وخسارة كبيرة، واستنزافًا للقوى البشرية من الناحية الإجتماعية، وكذلك الإقتصادية التي من الممكن أن تكون دعامة للمجتمع ...

كما تُعدّ ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر التي عرفت انتشاراً واسعاً نتيجة التحولات التي عرفتها مختلف القطاعات الإجتماعية، الثقافية والسياسية، وصارت مشكلة تؤرق الدول والمختصين في مكافحة الجرائم رغم ما يبذلونه من مجهودات جبارة، غير أن الظاهرة في تفاقم مستمر، لأن جنوح الأحداث يمس الأطفال والمراهقين التي تقل أعمارهم عن 18 سنة، والذين هم الثروة البشرية للمجتمعات في المستقبل.

الفصل الأول: الخطوات المنهجية للبحث

أولاً: أسباب إختيار موضوع البحث:

ثانياً: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة أهم العوامل الإجتماعية التي تقف خلف ظاهرة جنوح الأحداث، كون انتشارها يعني أن هناك قصوراً في الأسرة والمجتمع في توجيههم، أي أن عملية التطوّر الحضاري والثقافي قد واجهت عائقاً ما، وبالتالي فإن هذه المشكلة لا تنفصل عن سياسة الأسرة والجماعة، بل تبدو إنعكاسا لما تشهده الحياة العصرية من تفكك وإنحلال.

ثالثاً: الأهداف من دراسة جنوح الأحداث:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز:

1- **العوامل النفسية والاجتماعية المختلفة المؤدية لجنوح الأحداث .**
2- **توضيح كيف تؤدي بالحدث الجانح الى الإنحراف، والتوصل الى أن هناك مجموعة من هذه العوامل النفسية و الاجتماعية غير السوية .**
3- **تؤثر بطريقة كبيرة على دفع الفرد الى التوجه للإنحراف و الجنوح بكل أنواعه، بل قد تعطينا مجرمين .**

رابعاً: المصطلحات (كلمات مفتاحية)

1- **الحدث: "كل ذكر أو أنثى لم يُكمل الثامنة عشرة من العمر.**
2- **الحدث الجانح: كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون.**
3- **الحدث المعرّض للجنوح: كل من تحقق في شأنه حالة من الحالات الآتية :**

أ- **إذا لم يكن له محل إقامة معروف، أو كان يقيم أو يبيت عادة في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت.**

ب- **من بات خارج سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو المؤتمن عليه، أو من إذا كان سيء السلوك مارقاً. أو من عارض سلطة أمه متى كان مشمولاً برعايتها.**

ت- إذا إعتاد مخالطة الجانحين أو المعرّضين للجنوح .

ث- إذا إعتاد الهروب من البيت أو المدرسة أو من معاهد التعليم أو التدريب.

ج- إذا لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش أو لم يكن له عائل مؤتمن.

ح- إذا وجد في بيئة تُعرّض سلامته الأخلاقية أو النفسية أو الجسدية أو التربوية للخطر.

خ- إذا إرتكب فعلاً يشكّل جناية أو جنحة وكان دون التاسعة من عمره.

.4 الجنوح: فشل الفرد في أداء واجباته وإلتزاماته، ويستخدم الأختصاصيون هذا التعبير للإشارة إلى أفعال الصغار الذين يخرقون القانون، أو يفشلون في التكيّف أو الطاعة للمطالب المعقولة والمعتدلة للقائمين على رعايتهم.

خامساً: الدراسات السابقة

1- جنوح الأحداث- مقاربات مفاهيمية للظاهرة وعلاقتها بالمراهقة

مروة بومزراق ،عبد القادر العايب ، دليلة لبصير ، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية 2021 /1/15

تُعدّ ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر التي عرفت إنتشاراً واسعاً نتيجة التحولات التي عرفتها مختلف القطاعات الإجتماعية، الثقافية والسياسية، وصارت مشكلة تؤرّق الدولة والمختصين في مكافحة الجرائم، رغم ما يبذلونه من مجهودات جبارة. غير أن هذه الظاهرة في تفاقم مستمر، وبما أن جنوح الأحداث يمس الأطفال والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة فهو يضع المختصين تحت تحدّ صعب، وهو محاولة التكفّل بهم خاصة، أنهم يمثلون طاقة شبابية مستقبلية. وقد تناولت الدراسة في الإشكالية طرح الظاهرة وما لها من إرتباطات تجعلها من الأهمية بمكان تناولها، وأوضحت بعض الأهداف المنشودة من هذا التناول المفاهيمي، ثم تطرقت إلى بعض المقاربات المفاهيمية لجنوح الأحداث، وتناولت المقاربة النفسية بشيء من الإسهاب، كما كان للخصائص النفسية للحدث الجانح نصيب فيها، إضافة إلى مختلف الأبعاد والعوامل للظاهرة. لقد تمّ التركيز بعض الشيء على الجانب

الإجتماعي، وتناولت أخيراً العلاقة بين فترة المراهقة وجنوح الأحداث لما لها من أهمية في ذلك، وخلصت إلى بعض الإستنتاجات في هذا المجال.

2- مستوى الإغتراب الأسري لدى الأحداث: دراسة مقارنة بين الأحداث الجانحين والأحداث غير الجانحين في دولة الكويت ،د. فواز حمدان رويشد العازمي

هدفت الدراسة إلى التعرّف على مستويات الإغتراب الأسري لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين في دولة الكويت، والكشف عن إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الإغتراب الأسري بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين.

وتمّ إستخدام المنهج الوصفي المقارن، وتكوّنت العينة من ٧٨ حدثًا جانحًا، و٧٨ حدثًا غيرجانح، وإستخدمت أداة الإستبانة لجمع البيانات، من خلال تطوير مقياس للإغتراب الأسري المكوّن من أربعة أبعاد، هي: (العجز، واللامعيارية، والعزلة، واللامعنى).

وأظهرت النتائج أن الإغتراب الأسري جاء بمستوى مرتفع لدى عينة الأحداث الجانحين، في حين أنه جاء بمستوى متوسط لدى عينة الأحداث غير الجانحين، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإغتراب الأسري بين عينة الأحداث الجانحين وغير الجانحين وجاءت الفروق لصالح عينة الأحداث الجانحين.

3- أثر التّفكك الأُسري على ظاهرة انحراف الأحداث في لبنان،

(دراسة ميدانيّة في سجن رومية – لبنان)، منيب أحمد العاكوم، لبنان 2024

تهدف هذه الدّراسة الى التعرف على أثر التّفكك الأُسري على ظاهرة إنحراف الأحداث في لبنان، وتكوّنت العيّنة من الأحداث الجانحين الذكور والموقوفين في سجن رومية – قسم الأحداث، والبالغ عددهم 80 حدثًا جانحًا، وإرتكزت هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي ونفذت الدراسة الميدانية بواسطة الإستمارة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها أنّ غالبية الأحداث الجانحين الذين يقيمون مع الوالدين، يعدُّون أنّ العلاقة التي تربطهم بهم سيئة، و يعدُّون أنّ الوالد والوالدة في علاقة صراع دائم. وأنّ غالبيّة هؤلاء الأحداث يتعرضون للتنبيه والتأنيب اللفظي، ولا يراقب والديهم

وسائل التواصل الإجتماعي. أيضًا، وأنّ غالبية هؤلاء الأحداث يتعرضون للعنف من الأهل ويشعرون بالضيق داخل منزلهم.

وفي ضوء النتائج أوصت الدّراسة بتوصيات من أكثرها أهمّيّة إقامة ندوات وبرامج توعية للأسر، التّعاون بين المدرسة والأهل وتفعيل دور الإختصاصيين الإجتماعيين.

من ناحية أهداف الدراسات السابقة نلاحظ أن بعضاً منها كانت تهدف إلى معرفة الجوانب المغيبة من حقوق الأطفال في التشريعات والقوانين النافذة وضرورة استكمالها، و التعرف على الحقوق التي يحصل عليها الأطفال والحقوق التي لا يحصلون عليها داخل المجتمع ، وعلى طبيعة العلاقة بين عدم حصول الأطفال على حقوقهم من جهة، وتفاقم مشكلة جنوحهم من جهة أخرى، و معرفة دور مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية الطفل ورعاية الأحداث .

الإستفادة من الدراسات السابقة: ساهمت في إثراء الإطار النظري للبحث و في تفسير النتائج التي توصلنا اليها من خلال تحليل مضمون بعض الكتب التي تتعلق بحقائق الموضوع.

سادساً: الإشكالية

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من القضايا الإجتماعية المهمة التي تؤثر على إستقرار المجتمع وتطوره. وفي ظل التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، يزداد تعرّض الأحداث للإنحراف، مما يبرز أهمية دراسة العوامل الإجتماعية التي تؤدي إلى هذه الظاهرة، والأساليب المتاحة لمعالجتها. وبالتالي، يتناول هذا البحث إشكالية كيف يمكن للمعالجة الإجتماعية أن تحدّ من جنوح الأحداث، وتساهم في إعادة تأهيلهم وإندماجهم في المجتمع؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي، التساؤلات الفرعية التالية للبحث:

1- ما هي العوامل الإجتماعية والإقتصادية التي تسهم في جنوح الأحداث؟
2- كيف تؤثر البيئة الأسرية والمجتمعية على سلوك الأحداث؟
3- ما هي الإستراتيجيات الإجتماعية المستخدمة للحد من جنوح الأحداث؟
4- كيف يمكن تحسين برامج الرعاية والتأهيل لتتناسب مع إحتياجات الأحداث المنحرفين؟

5- ما دور الجهات الرسمية (كالشرطة والقضاء ومؤسسات الرعاية) في معالجة ظاهرة الجنوح؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: العوامل الإقتصادية والإجتماعية: هناك علاقة مباشرة بين الفقر والتفكك الأسري وبين زيادة نسب جنوح الأحداث.

الفرضية الثانية (تأثير البيئة): تأثير الأسرة والمجتمع المحلي يمكن أن يكون عاملًا محفزًا أو مانعًا لجنوح الأحداث.

الفرضية الثالثة (فعالية الإستراتيجيات): تطبيق إستراتيجيات تأهيلية شاملة يساهم بشكل كبير في خفض نسب الإنحراف وإعادة إدماج الأحداث.

الفرضية الرابعة (تأهيل الرعاية): تحسين برامج الرعاية والتأهيل ينعكس إيجابًا على سلوك الأحداث ويقلل من نسبة العودة للإنحراف.

الفرضية الخامسة (دور المؤسسات الرسمية): وجود تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية يعزز فرص الوقاية والتأهيل من الجنوح.

سابعاً: المنهج المستخدم في البحث و المنهجية:

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، و هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبّر عنها كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

وبهدف جمع معطيات لهذا البحث تمّ إستخدام تقنية تحليل المضمون وهي أداة للبحث العلمي، يمكن للباحث أن يستخدمها في مجالات بحثية متنوعة لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون الصريح للمادة التي يراد تحليلها من حيث شكلها، ومحتواها تلبية لأهداف البحث التي تم صياغتها في تساؤلات البحث و فرضياته وفق تصنيفات موضوعية قام الباحث بتحديدها مسبقاً.

الفصل الثاني: جنوح الأحداث: تعريف – أسباب – شروط تشغيل – نظريات إجتماعية

أولاً: تعريف جنوح الأحداث

تعريف الحدث: لغوياً هو صغير السن، وإصلاحيَّة الأحداث هي مؤسَّسة لإعادة الإصلاح وترسيخ النِّظام وتدريب مخالفي القانون من الأحداث وصغار السِّنّ وتأهيلهم.

الحدث إصطلاحاً : الشخص الذي أتمَّ الخامسة عشرة من عمره ولم يبلغ الثامنة عشرة .

كما يُعرَّف الحدث في علوم الإنسان بأنه الصغير منذ ولادته الى أن يُتمّ النضج الإجتماعي والنفسي، وتتكامل لديه مقومات الشخصية وتكوين الذات ببلوغ سن الرشد.

الحدث لفظاً و مدلولاً، في اللغة العربية، هو صغير السن أو حديث السن ، يقال "غلام" أي حدث، و"غلمان" أي أحداث، و قد يقال رجل حدث أي شاب ، و منه الحداثة وهي صغر السن. أي حداثة العهد بالحياة.

والحدث لفظاً يعني كذلك الطفل ، أو الولد ذكراً كان أو أنثى ، ويقال "أطفلت المرأة" أي ولدت، و في نفس المعنى اللفظي نجد كذلك كلمة صبي وصبية وهما تعنيان صغير السن و صغيرة السن.

إذن "الحدث" هو إنسان صغير السن.

واقع الأمر أنه يمكن التفرقة بين مدلول الحدث في القانون من جهة، ومدلوله في العلوم الأخرى من جهة ثانية، و ذلك على أساس المعيار الذي يؤخذ به في القانون وذلك الذي يؤخذ به في تلك العلوم.

كذلك الحدث هو شخص لم تتوفر له ملكة الإدراك والإختيار لقصور عقله عن إدراك حقائق الأشياء، وإختيار النافع منها ، والنأي بنفسه عن الضار منها. ولا يرجع هذا القصور في الإختيار الى علة أصابت عقله، وإنما مردّ ذلك الى عدم إكتمال نموه وضعف في قدرته الذهنية والبدنية، بسبب وجوده في سن مبكرة ليس في إستطاعته بعد وزن الأمور بميزانها الصحيح، وتقديرها حق التقدير. وتجدر الإشارة هنا الى أن تحديد مفهوم الحدث يختلف بإختلاف توجهات المحددين له، سواء في علم النفس وعلم الإجتماع والقانون.

تحديد سن الحدث: تميل أغلب القوانين الى تحديد السن الأدنى للحداثة، سبع سنين كالتشريع السوري واللبناني والفلسطيني... وتحدده تشريعات أخرى بثمان سنوات كالتشريع الإنكليزي. فيما تذهب تشريعات أخرى الى تحديده بتسع سنين كالتشريع الفرنسي.

وكما يختلف الحد الأدنى للحداثة، فإن الأمور كذلك بالنسبة للسن الذي ينتهي عندها إعتبار الفرد حدثاً، إذ أنها تتراوح بين تمام الرابعة عشرة والحادية و العشرين، بينما تتفق أغلب الدول العربية في تحديدها بثمانية عشرة سنة.

2-جنوح الأحداث :

يتضمن إنحراف الأحداث والمراهقين ، نمطاً معيناً من سلوك الأطفال يعتبر خارجاً عن القانون وضاراً بالمجتمع ، ويختلف ما يصطلح على أنه ضار إجتماعياً من مجتمع لآخر، حسب القيم الإجتماعية والأخلاقية السائدة ، وينشأ إنحراف الأحداث عن فقد الرعاية أو فساد التوجيه ، ويختلف الإجراء الذي يطبق على الأحداث الجانحين عن الإجراء الذي يطبق على الكبار ، وهذه مجموعة من التعريفات نذكر منها:

أ- تعريف الجنوح : هنالك بعض الصعوبة في تحديد هذا المفهوم فالجنوح يتصل بشكل أو بآخر بمفهوم الجرمية ، ويظهر أن إيجاد تعريف شامل لمفهوم الجناح مازال يتعذر تحقيقه، وذلك لإرتباطه بقضايا علمية واسعة يشارك فيها رجال القانون إلى جانب علماء النفس والإجتماع وأطباء النفس والعقل.

ب- تعريف ظاهرة جنوح الأحداث : هي ظاهرة إجتماعية أصبحت تعاني منها معظم المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، إلا أنها تزيد بصورة ملحوظة في دول العالم الثالث والدول النامية، وهي في تزايد مستمر، و ذلك نتيجة للتغييرات التي تشهدها المجتمعات على مرّ العصور. وظاهرة جنوح الأحداث ظاهرة إجتماعية شأنها شأن بقية الظواهر البشرية التي تنتج عن تفاعل مجموعة من الأسباب المتشابكة المتبادلة الإعتماد، وهي تتفاوت في درجة تأثيرها و تختلف من مجتمع إلى آخر.

4-الفرق بين الجنوح و الإنحراف:

الإنحراف أوسع و أشمل من مفهوم الجنوح، فالجنوح هو السلوك الذي يقع تحت طائلة القانون لأن فيه إعتداء عليه، و هو السلوك الذي إذا إرتكبه الكبار البالغون يعاقبون عليه أي أنه سلوك مجرم. أما الإنحراف فإنه يشمل بالإضافة إلى الجنوح أنماطاً سلوكية أخرى، ربما غير مجرمة لكنها تؤثر على الطفل و تهيئه لأن يصبح جانحاً فيما بعد ، كما نرى أن الإنحراف ينقلب على صاحبه باللوم و الإزدراء من الغير دون أن يتطور اللوم إلى العقاب الجزائي.

ثانيا : أسباب و عوامل جنوح الأحداث :

هناك أسباب و عوامل، عديدة ومتنوعة ومتفاعلة ومتداخلة معاً، تؤدي الى جنوح الأحداث. و يجب أن نعطي جميع الأسباب و العوامل نفس الوزن في إيجاد المشكلة، ولكن نعطي لها أوزاناً مختلفة حسب أهمية وتأثير هذه الأسباب والعوامل في المشكلة.

فكل حالة تختلف عن الأخرى، في نوعية العوامل ودرجة تأثيرها في ظهور سلوك الجانح لديها، ويمكن توضيح أهم الأسباب والعوامل المؤدية لجنوح الأحداث فيما يلي :

1- الأسباب والعوامل الذاتية: تشمل على المقومات التالية :

أ-المقومات النفسية(السيكولوجية) مثل : شخصية الحدث وحالته الإنفعالية،

وميوله ورغباته ودرجة إشباع الحدث لحاجاته النفسية مثال حاجته للأمن والأمان ،

الحاجة إلى الحب ،إلى التفوّق والطموح والنجاح.

ب- المقومات العقلية(الذهنية) مثل: درجة الذكاء ومدى قدرة العقل على

القيام بوظائفه، من إدراك وربط، وتفسير وتفكير وتذكر، الخ... وهناك من ربط بين الجنوح والضعف العقلي، بحيث أن الحدث الذي يعاني من ضعف عقلي ليس لديه القدرة على تمييز الكثير من الأمور وإدراك الصح من الخطأ، وليس لديه القدرة على تقدير عواقب الأمور وقابليتهم للاستهواء، وبالتالي إقتراف السلوك الجانح.

ثانياً: الأسباب و العوامل الإجتماعية:

1-العوامل البيئية الداخلية (الأسرة): ويمكن تخليص دور الأسرة في جنوح صغار السن على الوجه التالي:

• توتر داخل الأسرة: هناك جملة من المسببات التي يمكن إعتبارها عوامل مباشرة في تهيئة المناخ السلبي للأبناء داخل البيت، ويأتي من ضمنها:

– كثرة الخلافات والمشاجرات بين الأخوة أو بين أفراد الأسرة.

– إنعدام الثقة والإحترام بين الأبوين أو بين أفراد الأسرة.

– ضعف شخصية أحد الأبوين وخاصة الأب أو غيابه الدائم عن الأسرة.

– الطلاق: يتسبب إنفصال الزوجين عن بعضهما في جملة التداعيات التي تنعكس بشكل سلبي على المناخ الأسري وبالتالي على الأطفال ومنها:

أ– حرمان الطفل من عطف أحد والديه أو كلامها.

ب– إفتقاده إلى الرقابة المطلوبة.

ت– إفتقاده إلى سكن دائم يهيئ له مناخاً مستقراً.

ث– الإهمال الجسيم في تربية الأطفال.

2–الإهمال في تربية الأبناء: يبرز الإهمال فيما يلي:

أ– عدم القدرة على التربية السليمة بسبب أمية الوالدين، وجهلهما بأصول التربية التي يحتاجها الصبر في الوقت الراهن. فالآباء والأمهات بسبب أبويهم وعدم إدراكهم لتغير مجريات الأمور في الخارج لا يحرصون على تنمية المثل العليا والقيم الأخلاقية عند أطفالهم، ويتركونهم دون توجيه ورعاية ومساءلة.

ب– عمل الوالد في منطقة غير منطقته...فكثيراً ما يترك الآباء العاملون، في مناطق غير مناطقهم، أبناءهم في كنف ورعاية الأمهات أو الإخوة الأكبر سناً. فينتج عن ذلك عدم وعي الأم بمسؤولية الرعاية المطلوبة، أو ربما إنشغالها بشؤون البيت والأطفال الصغار، الأمر الذي يترك الأطفال الأكبر سناً في أغلب الأحيان دون إشراف ومراقبة من الأم، ومثل هذه الأسر تفتقد وجود الأب الذي يمثل السلطة الرادعة، ويتعود الصغار على التسيب و الهرب من المدرسة و البيت .

ت– السماح للأبناء للعمل في مناطق غير مناطقهم ...حيث يلتحق كثير من الشباب صغار السن، ويعيشون بعيداً عن أسرهم في سكن داخلي تابع لجهة العمل، أو في بيوت مستقلة. هذه

الفئة من الشباب تقضي معظم أيام الإسبوع بعيداً عن أسرها دون مساءلة أو مراقبة من أحد، وذلك في الوقت الذي يتوفر فيه المال ووسائل الجذب والإثارة، فكثير من أفراد هذه الفئة تجد نفسها متورطة في سلوكيات جاحنة إجتماعياً.

3- عوامل أسرية خاطئة :

أ- العنف والقسوة من قبل الوالدين أو أحدهما.

ب- التدليل الزائد وتلبية رغبات الأطفال الكثيرة، وصرف الأموال دون حساب.

ت- التناقض في التعامل بين قسوة زائدة من قبل الأب ولين ومداراة مفرطة من جانب الأم.

ث- تبني سلوكيات خاطئة في تربية الأبناء بسبب الثراء المادي المقرون بالجهل والأمية. وهذا يتمثل فيما يلي :

- السماح للأبناء، من البنين والبنات من الشباب الصغار، بالسفر الى الخارج دون مصاحبة أحد الوالدين.

- السماح للأبناء من البنين والبنات بالإقامة في مساكن مستقلة أو غرف بعيدة في نفس منزل الأسرة.

- السماح للأبناء بإمتلاك وسائل الإعلام المختلفة من وسائل الإتصال الحديثة،و استخدامها بطرق غير سليمة، دون مراقبة الوالدين وعدم إدراكهم لخطورة مثل هذه الأجهزة، لأنها غالباً تؤدي إلى غايات منحرفة.

- ممارسة أحد أفراد الأسر لبعض السلوكيات غير السوية، مثل تعاطي المخدرات والخمور، أو أي سلوك آخر خاطئ في وجود الأطفال.

4- حالة الأسرة الإقتصادية :

أ- من الأهمية بمكان شعور الأسرة بإستقرارها المادي، وكفاية دخلها وقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها الإجتماعية إتجاه أبنائها حتى لا تهتز قيمها الأخلاقية، نتيجة لحرمانها من الضروريات المادية اللازمة لإستقرار حياتها اليومية .

ب- العلاقة بين الوالدين والطفل: في بعض الحالات تكثر الخلافات والإحتكاكات بين الوالدين والطفل، مما يؤدي إلى سوء التكيّف، وكذلك طريقة معاملة الوالدين لطفلهما يمثل عاملاً هاماً يدخل في تشكيل شخصيته .

ت- نبذ النظام الصارم.

ث- هجر الطفل أو طرده.

ج- التفرقة بينةاه وبين إخوانه في المعاملة .

ح- معايرة الطفل المستمرة ومقارنته بالأطفال الآخرين.

خ-تعمّد القول أمام الطفل أنه غير مرغوب فيه.

وبالتالي هذا النبذ يتحوّل لدى الطفل إلى سلوكيات غير مرغوبة مثل الكذب، السرقة السلوك العدواني...

د- إهمال أو حرمان الطفل: وذلك راجع في بعض الحالات إلى موت أحد الوالدين أو الطلاق ، فالطفل يكون في حاجة إلى العطف، للتعويض عن النقص.

ذ- السيطرة على الطفل إنفعالياً : وهو سلوك ظاهر نحو فرد ما، يجعله يعتقد أنه ليس بالمحبوب ولا بذي قيمة، مثل تكرار الإشارة إلى نواحي النقص، العقاب الشديد والإستجابات السلبية: مثل الإحتقار والإشمئزاز والسخرية والتأنيب المستمر والتهديد.

ر- الخضوع للطفل.

ز- حماية الطفل المفرطة.

س- إسقاط آمال الوالدين على الطفل الطموح.

ش- غيرة الوالدين من الطفل.

ص- تفضيل الطفل من جنس معين.

إذن الأسرة المضطربة هي دون شك مرتع خصب للإنحرافات الخلقية والسلوكية.

5- الأسباب و العوامل البيئية الخارجية: و تتمثل فيما يلي :

أ- المدرسة: توازي المدرسة دور الأسرة من حيث الأهمية كونها إحدى المؤسسات الأساسية التي تساهم في تشكيل عقلية ووعي الطفل، وتركيبته النفسية خاصة في حالة أمية الوالدين .

وكثيراً ما تلعب المدرسة دوراً سلبياً يجعلها تدخل ضمن إطار الأسباب والعوامل المؤدية للجنوح ومنها:

– عدم إهتمام المدرسة بتحسين العلاقة بين التلميذ ومجتمعه، وذلك لإقتصار دورها على عملية التلقين، دون العمل على ربط ما يدرس بالواقع المعاش في المجتمع .

– عملية فصل الطلبة أو تحويلهم إلى النظام المسائي عندما يرتكب أحدهم خطأ ما دون العمل على خلق بدائل معقولة تستوعب التلاميذ المشاغبين أوغير القادرين على مواصلة الدراسة، بالتالي تساهم المدرسة في فتح باب واسع تدفع الصغار لدخوله وولوج متاهات الجنوح.

– إفتقاد العلاقة الواعية بين الأسرة والمدرسة وبالتالي ضعف صيغة الرابط بين ما قد يتعلمه الطفل وبين ما قد يكتسبه من مفاهيم مغايرة في المدرسة، مما قد يوقع هذا التناقض الصغير غالباً في إشكالية سلوكية تفقده الصواب في إتخاذ سلوك إجتماعي سوي.

6– جماعة الأصدقاء: يمثل هذا البعد جانباً مهماً من عوامل الجنوح إذا كان ممثلاً في مجموعة سيئة تجذب الصغير إلى جو من السلوكيات غير الأخلاقية، بغض النظر عن تصنيفاتها ، خاصة عند إفتقاد هذا الشاب للجو الأسري السوي، والمراقبة المدرسية المطلوبة، ففي جو الأصدقاء غالباً ما يجد الشاب من المغريات المحققة لذاته ولطموحه، ما يجعله يندفع لممارسات جانحة إجتماعياً، ونتيجة لعدم وجود الرادع في الوقت المناسب قد يتحوّل هذا الشاب على المدى القصير أو الطويل إلى الشخص الجانح.

– يتمثل تأثير الأصدقاء السلبي أيضاً في وقوع بعض الصغار تحت تأثير شلة أكبر سناً، قد توفر لهم من الأموال ما قد يجعلهم مندفعين بإتجاه إما إلى تقليدهم أو الخضوع لما قد يطلب منهم تنفيذه، وعادة ما تمتثل سلوكيات هذه الشلل في التدخين، المخدرات، السرقة، والجنس.

7–وسائل الإعلام : لا تقل وسائل الإعلام أهمية، كوسيط تربوي، عن الأسرة والمدرسة، بل لامبالغة في القول إن خطورتها وإختراقها التربوي أكبر بكثير مما يعلمه البيت أو المدرسة. وهذا نابع من الإنفتاح العالمي والتكنولوجيا الحديثة التي باتت في كل بيت، بغض النظر عن الأحوال الإقتصادية أو الإجتماعية التي تمر بها الأسرة ، فهذه الوسائل موجودة في كل منزل

الآن، والمهم هو ليس الحيّز الوجودي الذي تشغله هذه الوسائل الحديثة في كل بيت، بل الأهم هو الأثر الناجم عن هذا الجو.

فالأسرة والمدرسة تواجهان منافسة شديدة من وسائل الإعلام المختلفة، التي يقف على قمتها التلفزيون بكل ما يحمله من موجبات إعلامية عاملية، بإستقدام أطباق الأقمار الإصطناعية والكوابل وأجهزة فك الرموز، ويؤكد هذه الحقيقة ما أشارت إليه نتائج الدراسات، التي أوضحت أن الطفل يساهم فيه التلفزيون بصفة منتظمة بنسبة .% 76,5 ،وانعدام مقاومة سحر الصورة التلفزيونية على الطفل يعود إلى جاذبية وسائل الإعلام التي معها تفشل المقروءة في بداية حياة الطفل في مساعدته، وتشكيل هويته الثقافية والإيديولوجية.

ثالثاً: شروط تشغيل الأحداث:

لا يجوز تشـغيل الأحداث في الأعمال الخطرة أو الصـناعات الضـارة، أو في المهن والأعمال التي يحتمل أن تعرّض صـحتهم أو سـلامتهم أو أخلاقهم للخطر، بسبب طبيعتها أو الظروف التي تؤدى فيها. (قانون الأحداث المادة الحادية والستون بعد المائة).

لا يجوز تشغيل أي شخص لم يتم الخامسة عشرة من عمره، ولا يسمح له بدخول أماكن العمل، (قانون الأحداث المادة الثانية والستون بعد المائة).

يسمح بتشغيل أو عمل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13- 15 سنة (بقرار من الوزير) في أعمال خفيفة، يراعى فيها الآتي:

- ألا يحتمل أن تكون ضارة بصحتهم أو نموهم.
- ألا تعطل مواظبتهم في المدرسة واشتراكهم في برامج التوجيه أو التدريب المهني، ولا تضعف قدرتهم على الإستفادة من التعليم الذي يتلقونه.

يحظر تشغيل الأحداث أثناء فترة من الليل لا تقل عن اثنتي عشرة ساعة متتالية إلا في الحالات التي يحددها الوزير بقرار منه. (قانون الأحداث المادة الثالثة والستون بعد المائة).

لا يجوز تشغيل الأحداث تشغيلاً فعلياً أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد لسائر شهور السنة، عدا شهر رمضان فيجب ألا تزيد ساعات العمل الفعلية فيه على أربع ساعات، وتنظم ساعات العمل بحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متصلة ، دون فترة أو أكثر للراحة

والطعام والصلاة ، لا تقل في المرة الواحدة عن نصف ساعة ، وبحيث لا يبقى في مكان العمل أكثر من سبع ساعات .

لا يجوز تشغيل الأحداث في أيام الراحة الأسبوعية أو في أيام الأعياد والعطلات الرسمية والإجازة السنوية .

لا تسري عليهم الإستثناءات التي نصت عليها المادة السادسة بعد المائة من هذا النظام.

(قانون الأحداث المادة الرابعة والستون بعد المائة)

رابعاً: النظريات الإجتماعية التي تفسّر إنحراف الشباب

1-النظرية البنيوية الإجتماعية:

تنطلق دراسة البنيوية الإجتماعية لجنوح الأحداث من عوامل بنيوية داخلية ومن عوامل بنيوية خارجية محيطة بالأحداث الجانحين :

أ-العوامل البنيوية الداخلية التي تدفع الأحداث إلى الجنوح هي إضطراب الحياة الأسرية للأحداث، وسوء تنشئتهم الإجتماعية، وتراجع أو تخلف قيمهم الإجتماعية مع تصدع شخصياتهم، ومعاناتهم من الأمراض النفسية والعقلية، وهذه العوامل البنيوية الداخلية تكون سبباً لإرتكابهم الأفعال الجانحة والمنحرفة.

ب-العوامل البنيوية الخارجية لجنوح الأحداث وهي سوء الحالة الإقتصادية للمجتمع وطبيعة الجماعات المرجعية التي يختلطون معها، وبخاصة المدرسة ووسائل الإعلام وجماعات اللعب، والطبقة الإجتماعية التي ينتمون إليها، و الأحداث الخارجية المأساوية التي يتعرض لها مجتمعهم كالحصاد الإقتصادي الظالم ومخلفات العدوان والخ...

ج-ضعف وسائل الضبط الإجتماعي الداخلية منها والخارجية مع عامل التقليد والمحاكاة الإجتماعية عند الأحداث، والعامل الأخير يدفع بالعديد من الأحداث إلى تقليد السلوك المنحرف للأحداث الأخرين (فالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية هي العوامل التي تفسر السلوك الجانح للأحداث و هي عوامل بنوية ترجع إلى ظروف ومعطيات البناء الإجتماعي.

2- نظرية التبادل الإجتماعي:

تفسر الجريمة على أنها فعل ورد فعل بين الفرد قبل إرتكابه للجريمة وبيئته الإجتماعية.

فالبيئة التي عاش فيها المجرم قبل إرتكابه للجريمة لم تعط الفرد المنبهات الإيجابية الإقتصادية منها والإجتماعية والتربوية، أي كانت مقصّرة بحقه، ولم تعطه التنشئة الإيجابية التي يحتاجها أويستحقها.

تلك التنشئة التي تضمن سلامة سلوكه وعلاقاته الإجتماعية مع الآخرين، ولما كانت تنشئة الفرد هشة، وظروفه المجتمعية والإقتصادية والتربوية والسياسية والدينية صعبة ومعقدة، وشائكة فإن سلوكه الإجرامي هو تجسيد حي لمعطيات بيئته وطبيعة شخصيته الإجتماعية، لذا فالجريمة التي يرتكبها الفرد كما ترى نظرية التبادل الإجتماعي هي وظيفة الظروف الصعبة التي عاشها ويعيشها الجانح، لذا فالفعل الإجرامي الذي يرتكبه الفرد يمكن تفسيره بحالة الموازنة بين ظروف الفرد ومعطياته البيئية، والسلوك الجانح الذي يقوم به والذي من خلاله يجلب الضرر والأذى للأخرين.

3-نظرية الوصم:

لقد صنّفت نظرية الوصم الجرائم إلى صنفين هما:

أ- الجرائم الأولية وهي الجرائم التي يرتكبها الفرد نتيجة توفر الأسباب الأولية للجريمة كالفقر والحاجة وسوء التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام وطبيعة الشخصية والمزاج، والأمراض النفسية والإحتيال والإيذاء.

ب- الجرائم الثانوية هي الجرائم الناجمة عن إلصاق جرائم السرقة والقتل والإيذاء بالأفراد الذين قاموا بهذه الجرائم سابقاً (أصحاب السوابق). ويرى أصحاب هذه النظرية أن الفرد عندما يجد نفسه متهماً طيلة فترة حياته، وأن المجتمع ينظر إليه نظرة دونية لا يمكن أن تتغير نحو الأحسن، فإن سبب الجريمة كما ترى نظرية هذا الفرد لا يتردد عن إرتكاب أبشع الجرائم ضد المجتمع. إذن الوصم يرجع إلى النظرة السلبية التي يحملها المجتمع نحوه لأنه في يوم ما إرتكب الجريمة أوالمخالفة، وظلت عالقة في أذهان الآخرين، وظلوا يوصمون ذلك الفرد بالجريمة التي إرتكبها سابقاً.

خامساً: الوقاية والعلاج

أصبحت إضطرابات السلوك الإجتماعي عند الشباب مشكلة إجتماعية حقيقية تحتاج إلى كثير من البحث والدراسة والعقلانية والتأنّي والوعي والثقافة والإستعانة بأصول التربية الإسلامية وعلم النفس التربوي وطرائقه.

معالجة هذه المشكلة تحتاج الى تضافر جهود المؤسّسات الإجتماعية والتربوية (الأسرة – المدرسة – المسجد – ...) لأن هذه المؤسّسات بالأساس تتحمل مسؤولية إنحراف وجنوح الأولاد منذ البداية . فالأسرة المهملة التي تعاني من الأزمات والمشكلات, والمدرسة التي يسود فيها ظاهرة التعليم بالقوة والصرامة والعنف . والمجتمع الذي يمارس القمع والإضطهاد ويفرض القيود الصارمة على الشباب . تجعلهم يشعرون بالظلم والقهر والضياع نتيجة الإحساس بفقدان الحرية والمسؤولية والقيمة الإجتماعية. فيتحوّل الشاب إلى شخص عدواني مشاكس يعمل على الإنتقام لذاته وشخصيته المفقودة بالأساليب المنحرفة . ومعالجة مظاهر الإنحراف عند الشباب يحتاج إلى تكوين رؤيا شاملة وعميقة. وفق معايير وأسس, تستند على أصول التربية الإسلامية , وتحليلات علم النفس التربوي الحديثة، لفهم مشكلات الشباب ومعاناتهم ومعرفة دوافعهم للانحراف. ودفعهم للإلتزام بالإنضباط السلوكي والقوانين والأنظمة, ومعايير القيم الإجتماعية والدينية ولتحقيق هذه الأهداف، يجب تحقيق التفاعل البنّاء مع الشباب وكسب ثقتهم ومحبتهم، وإبعادهم عن مشاعر وأجواء العنف والخوف والقلق والتوتر والنفور والضياع . وإلا فإن أسلوب الترهيب والعقاب لا يشكل سوى حلّ آنيٍّ مؤقتٍ, يختفي ويتلاشى بإختفاء مؤثراته .

أما القناعة والتجاوب الذاتي، فتشكل ضمانة لإستمرار إلتزام الشاب، وتطوير وترسيخ دافعية الإنضباط الإيجابي لديه. فيكتسب من خلالها سلوكاً جديداً, موافقاً لقِيَم المجتمع وأخلاقه . وللأسرة دور أساسي في تكوين شخصية الشاب النفسية والسلوكية من خلال التربية الصالحة، وغرس المفاهيم والقيم الحسنة، وتقديم الرعاية والحب والاهتمام والتوجيه اللازم . وإلا فإن أوضاع ومشكلات الأسرة ، خاصة الفقر والبطالة والإنحلال الخلقي والنزاعات داخل الأسرة, تؤدي إلى ضياع الشباب وإنحرافهم وشذوذهم والتمرد على القانون الإجتماعي . دفاعاً عن الذات، ضد ما يشعرون به من ظلم إجتماعي وقهر وحرمان .

الوقاية من الإنحراف أهم وسائل معالجة ظاهرة جنوح الأحداث عن طريق الفهم الواعي الثقافي والإجتماعي والديني، وإعتبار الأبوة والأمومة رسالة مقدسة ومسؤولية عظيمة يجب أن تؤديها الأسرة على أكمل وجه .

كما يجب على المؤسسات التربوية والإجتماعية والدينية , الإهتمام جيداً بعالم الشباب ورعايتهم وتطوير ثقافتهم، وشغل أوقات فراغهم بنشاطات متعددة (رحلات – نوادي – جمعيات – رياضة – أدب – علوم – بحث – فنون ... الخ) مما يتلاءم مع ميولهم ويشبع حاجاتهم ورغباتهم المشروعة. فإستئصال أسباب الجنوح منذ البداية هو الأساس في معالجة هذه الظاهرة لتأمين حياة أفضل للشباب ، في أحضان أسرة صالحة ومستوى معيشي جيد وتكوين أسرة عاملة ومتعلمة ومسؤولة، تشكل ضمانة له من الإنحراف.

وغياب الشاب عن البيت بسبب الدراسة والتعلّم والنشاطات الإجتماعية والفنية المختلفة أمر جيد، إذ يبقى تحت رعاية مؤسسات تربوية صالحة. تحلّ محل الأسرة خلال فترة الغياب عن البيت. أما غيابه لساعات طويلة، بسبب الحاجة المادية وانخراطه في العمل بعمر مبكر وتركه الدراسة، فهو أمر سيء له نتائجه الخطيرة . فأجواء العمل غير السليمة وغير التربوية،تنعدم فيها الرعاية والإهتمام الصحيح. وتصبح مرتعاً للعلاقات المشبوهة مع ربّ العمل أو رفاق السوء ومن ثم الإنحراف والجنوح .

كذلك الوقاية من إنحراف الشباب، تحتاج إلى إجراءات حازمة لمعالجتها من جذورها وذلك بتحسين الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة وإنتفاء الحاجة إلى العمل المبكر . وفرض التعليم الإلزامي في المرحلة التعليمية الأساسية. وتوفير ظروف صحية وسليمة لمتابعتهم الدراسة، وإيجاد إهتمامات قيميّة سامية وغايات نبيلة يعملون من أجل تحقيقها .

الفصل الثالث: المعالجة الإجتماعية لظاهرة جنوح الأحداث

أولاً: دور الأسرة في تعديل سلوك الأطفال

تلعب الأسرة دورًا أساسيًا ومهمًا في تكوين شخصية الطفل، والحفاظ على فطرته وتشكيل سلوكياته، وحمايته من الإنحرافات السلوكية والأخلاقية.

كما أن لها دورًا تربويًا مهمًا؛ فهي الخلية الأولى في البناء الإجتماعي، حيث يكتسب الإنسان معارفه و خبراته و سلوكياته من الأسرة، من خلال ما يتعرض له من مؤثرات تربوية إيجابية أو سلبية. فيولد الطفل كالإسفنجة يمتص كل ما يراه من البيئة المحيطة من أقوال وأفعال.

فالأسرة التي يولد الطفل فيها غير داعمة وغير آمنة، ولا تهتم بغرس القيم عنده ، ولا تهتم بتعليمه احترام الغير، وغيرها من المهارات اللازمة ليتكيّف مع المجتمع و يسايره. ولأن الطفل يقضي سنواته الأولى مع والديه وإخوته، فعالمه الصغير يقتصر عليهم، يتعلّم منهم اللغة وطريقة التعامل مع الغير، ويكتسب منهم القيم، كما يساعده التفاعل مع أفراد الأسرة على إكتساب مهارات هامة في سنواته الأولى. إنها بهذه الحال يجعل منه طفلاً غير سوي، و تدفعه الى سلوك غير سوي.

لذا فإن للتنشئة الإجتماعية للأسرة في حياة الطفل دورًا مؤثرًا على سلوكه وتكوين شخصيته في المستقبل.

لهذه التنشئة الإجتماعية أهمية في تحديد سمات شخصية الطفل، فهي تهدف إلى إكساب الفرد أنماط وسلوكيات ومعايير وإتجاهات مناسبة لأداء أدوار إجتماعية تمكنه من مسايرة الآخرين وتحقق له التوافق الإجتماعي، والإستقرار والنجاح، و تمكنه من الإندماج في الحياة الإجتماعية بما يتناسب مع ثقافة المجتمع. كما تهدف التنشئة الإجتماعية إلى:

- تعلّم الإنضباط الذاتي للسلوك، و جعل ضمير الفرد في حالة نشاط دائم. ويحدث هذا من خلال مراقبة أفعال وأقوال الوالدين، وألا يأتي إحداهما بسلوك مخالف للقيم الدينية، ومنافٍ للآداب الإجتماعية.

- تحقيق الصحة النفسية للفرد، من خلال تفهم الوالدين إحتياجات الطفل النفسية والعاطفية لكل مرحلة، وتعليمه المهارات اللازمة للإندماج مع المجتمع ومعرفة أدواره داخل المجتمع، ومهارات الإستقلال، والمهارات التي تواكب العصر.

ومن أهم العوامل المؤثرة في التنشئة الإجتماعية للطفل:

- نوعية العلاقات داخل الأسرة: التفاعل والعلاقات بين أفرادها له دور مؤثر في التنشئة الإجتماعية للفرد. كما أن السعادة الزوجية والتفاهم بين الزوجين يؤثر على شخصية الطفل وسلوكه.

لذلك تعتبر تنشئة الأسرة للطفل هدفاً سامٍ، خاصة إذا كان هدف الوالدين تنشئة أطفال على الإيمان وإمتثال أوامر الله وإجتناب نواهيه. و لذا لزم على أولياء الأمور التأني والتدقيق في أختيار أزواج وزوجات يلتزمون بتعاليم الدين، و ينتمون إلى بيئة صالحة تناسب الأجيال الناشئة.

وبينما يسعى الأهل إلى تربية أبنائهم بالفطرة يقعون في بعض الأخطاء، كالتالي:

أ- أخطاء في التربية تؤثر على تشكيل سلوك الطفل:

- التسلط: تسلط الأبوين وفرض سيطرتهم على الأبناء، ما يسلبهم حريتهم في التعبير عن آرائهم، فينتج عن ذلك ضعفاً في شخصية الأبناء.
- الحماية والتدليل المفرط: يخلق ذلك طفلًا لا يتحمل المسؤولية، ومهملًا واتكاليًا يعتمد على الآخرين دائمًا.
- الإهمال: إهمال إحتياجات الطفل النفسية، وعدم تشجيعه وتصحيح سلوكياته الخطأ.
- العنف:إستخدام أساليب العقاب البدني واللفظي، ما يترك أثرًا سلبياً على نفسية الطفل.
- عدم مشاركة الأب في التربية: إنشغال الأب عن تربية الأبناء، وإقتصار دوره على توفير المال. ما يخلق فجوة بين الأبناء والآباء.
- عدم دراية الأهل بالتربية: إنشغال الأهل نظرًا للتطور السريع، وعدم الإستعداد الجيد لتربية الأبناء، من خلال معرفة بعض الأساليب البسيطة التي تساعد في التربية وتجنب بعض الأخطاء، ووضوح رؤيتهم في التربية.

- تلبية أوامر الطفل بشكل مفرط: سرعة تلبية أوامر الطفل ورغباته بغض النظر عن ظروف الأسرة الحالية، ما يجعل الطفل يصبح أنانيًا لا يفكر إلا في متطلباته.
- التفرقة بين الإخوة: من الأخطاء التي يقع بها الآباء هي التفرقة بين الأبناء، وتفضيل أحدهما على الآخر.
- المقارنة بين الطفل وغيره: الحذرمن مقارنة الطفل بغيره من أخوته، أو أقرانه؛ ظنًا أننا نثير الحماس بداخله ليصبح أفضل. و لكن هذا يولد الغيرة السيئة بداخل الطفل تجاه الآخرين، ويجعله لا يحب الخير لغيره، ويتمنى زوال النعم من الآخرين.
- عدم إحترام مشاعر الطفل: عدم الإهتمام بتعبير الطفل عن مشاعره، وعدم إظهار الإهتمام عند تحدث الطفل عن مشاعره والتقليل من مشاعره. فيكون رد بعض الآباء والأمهات (لا تحزن على هذا الأمر، أو إنها ليست مشكلة كبيرة). وبذلك يرسل الآباء رسالة إلى الأبناء تخبرهم بأن مشاعرهم غير هامة وعليهم قمعها.
- مواجهة التحدّيات بدلًا من الأبناء: من الأخطاء الشائعة في تربية الأبناء، هي إنقاذهم من الفشل دائمًا. بداية من مساعدتهم في حلّ الواجبات المنزلية بشكل كلي، وصولًا إلى إتخاذ إختيارات دائمًا لهم لحمايتهم من الفشل، مما يحرمهم من لذة تجربة الأشياء ومعرفة عيوب كل إختيار وتحمل عواقبه.
- الإفراط في تناول الطعام: يحب الأطفال تناول أنواع محددة من الطعام، ويحب الآباء إعطائها لهم. لكن تظهر الأبحاث أنه عندما تمنح الطفل كل ما يريده، فإنه يفقد مهارات الإنضباط الذاتي.
- السعي للكمال:بعض الآباء في الوقت الحالي يضعون أبناءهم تحت ضغط للسعي نحو الكمال، وأن يكونوا الأفضل في كل شيء. لكن هذه ليست الطريقة التي تعمل بها الأشياء. فقد يؤدي ذلك إلى تدني ثقته بنفسه وشعوره بالإحباط.
- عدم الإتساق بين الأب والأم: إن عدم الإتساق ما بين أسلوب الأب والأم في التربية قد يضر بالأطفال. خاصة إذا كان في بعض الأحيان صارمًا للغاية، ولكن يستسلم في

أوقات أخرى لنفس السلوك أو ببساطة لا يبدو أنه يهتم بما يفعله الأطفال، فسيواجهون صعوبة بالغة في معرفة ما هو متوقع منهم وكيفية التصرف.

- عدم محاولة إصلاح المشكلات: بعض الآباء لا يلجأون إلى البحث عن حل لمشكلة ما تواجههم مع أطفالهم؛ بحجة أن هذه المشكلة لا حل لها، أو لأنهم ببساطة يتقبلونها فيتحملون شهورًا أو سنوات من المعاناة والإحباط. على سبيل المثال مشكلات معارك الواجب المدرسي والنوم، ونوبات الغضب وبعض المشكلات السلوكية الأخرى. بينما الأمر قد يتطلب بعض الجهد، إلا أن معظم المشكلات التي تواجه والد للطفل يمكن حلها وتغييرها أو إصلاحها. وقد تحتاج إلى مساعدة أحد المختصين بالسلوك والتربية أو قراءة بعض المقالات أو الكتب عن هذا الأمر.

وهنا من الأهمية عرض بعض صفات الأسرة التي تساهم في تشكيل شخصية الطفل بشكل إيجابي:

إن الحرص على بناء وتنمية الذكاء الوجداني للطفل يبدأ بإشباع حاجاته النفسية من الأمن والإستقرار وحاجاته الإجتماعية. فإن الحرمان العاطفي يؤثر على محبة الطفل للآخرين. وهذا من خلال الإحتضان وتقبيل الطفل واحترامه والإستماع بإهتمام لما يقوله.

و هناك بعض الصفات التي إذا توافرت في الأسرة، فإنها تساهم في تشكيل سلوكياته بشكل إيجابي، منها التالي:

- الحب غير المشروط.
- الحوار: مع إنتشار التكنولوجيا، و إنشغال الأهل. وحتى إن إجتمعت الأسرة يكون كل منهم مشغول بهاتفه. مما جعل الحوار بين الأسرة يقل ويكاد يختفي، فتزداد الفجوة بين الآباء للأبناء ويلجأ الأطفال لإستخدام الإنترنت بكثرة فتظهر المشكلات.
- فن الإستماع إلى الطفل: مع إنشغال الأهل والسعي لجلب المال لتلبية إحتياجات الأسرة، وبعد يوم عمل طويل متعب ومرهق. لا يجد الآباء متسعاً من الوقت لسماع أطفالهم، فيفضل بعضهم تصفح الإنترنت عن الجلوس مع أبنائهم. بينما الإستماع إلى الطفل بإهتمام قد يحميه مستقبلاً من الوقوع في بعض المشكلات. و من الضروري

الإستماع والتفاعل مع الطفل على الأحداث التي قد تبدو غير هامة، فهي بالنسبة له هامة جداً وتعني له الكثير.

- الإنضباط الداخلي: من المهارات اللازمة للطفل حتى لا يعاني عندما يكبر، هي الإنضباط الداخلي من خلال وضع قواعد واضحة لأشياء مثل إنهاء الواجب المنزلي قبل مشاهدة التلفزيون أو إستعمال الهاتف الذكي أو "التاب"....

ثانياً: دور المدرسة والمراكز التعليمية في الوقاية من الجنوح

تتعدد وظائف المدرسة وتتعدد أدوارها بصفتها مؤسسة إجتماعية وتربوية وتعليمية تعمل على تنشئة الفرد وإكسابه أنماط السلوك المختلفة. لذلك فانها ليست فقط مكاناً لتلقي مبادئ القراءة والكتابة، بل يجب عليها أن تؤهل الفرد أخلاقياً وسلوكياً ليكون فرداً صالحاً في المجتمع، ووقايته من الوقوع في دائرة الإنحراف والجريمة.

فالمدرسة مؤسسة إجتماعية رسمية ذات أهمية معتبرة في عملية التنشئة الإجتماعية والتربية العلمية. وبقدر ما تستثمر الدول في المدرسة بقدر ما تجني الفوائد، سواء كان ذلك من خلال تكوين النخب التي تضطلع بمهام تطوير المجتمع، و تلبية حاجياته في مختلف المجالات، أو من خلال تحصين النشء ضد السلوك المنحرف والجانح، على إعتبار أن المدرسة محيط يتواجد فيه أبناء المجتمع المتساوون من حيث الحقوق، والمختلفون من حيث التركيبة النفسية و الذهنية و الجسدية، و مع ذلك ينبغي عليها أن تربيهم على إحترام حقوق الغير، مهما كان، بألا يعتدوا عليها بأية صورة من صور الإعتداء. و في سبيل إيصال النشء إلى هذا المستوى لا بد على المدرسة أن ترصد، بل تترصد، أية بوادر أو مؤشرات عن عدم التكيّف، و تساهم مع غيرها من المؤسسات الإجتماعية، و على رأسها الأسرة، في معالجة كل صور الخلل في شخصية تلاميذها. لأن أفضل إستثمار هو الإستثمار في الإنسان، و مستقبل كل شعب أو أمة هو الشباب إذا ما أحسن إعدادهم من خلال التعليم والتربية، التربية بمعناها الواسع، أي التربية التي تهتم بجميع جوانب الشخصية الإنسانية : الجانب الذهني، و النفسي، و الجسدي والسلوكي. وينم التركيز على الجانب السلوكي، بإعتباره نتاج تفاعل الجوانب الثلاثة، وتضطلع

المدرسة بتكوين الإنسان بجميع مكوناته وليس فقط التلميذ، أو المواطن، ليكون مصدر سعادة لنفسه و لغيره، و ليس مصدر شقاء و متاعب و معاناة .

ثالثاً: التدخلات القانونية لمعالجة جنوح الأحداث

كان التشريع اللبناني قد خطا خطوة متقدمة، في موضوع حماية الأحداث، بصدور المرسوم الاشتراعي رقم 1983/119.

إلا أنه بنتيجة التطبيق، تكشفت بعض الثغرات فكان لا بد من ردمها. كما أن التطور المتسارع في هذا المجال بجهود الأمم المتحدة ومراكزها المتخصصة والمعاهدات المبرمة بشأن الطفولة وحقوقها اقتضى إعتماد بعض المفاهيم الحديثة بدون إغفال خصوصية المجتمع اللبناني ومجمل قواعده القانونية.

من هنا كان مشروع القانون هذا الذي عملت على وضعه وصياغته لجنة من القضاة . ومعظمهم ينظر في دعاوى الأحداث . وغيرهم من المعنيين بشؤون هؤلاء في وزارة الشؤون الإجتماعية إلى جانب خبراء من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة . ولقد استعيد في المشروع العدد الوفير من أحكام القانون الحالي (المرسوم الاشتراعي 83/119) بعد إعادة صياغتها مع الأحكام الجديدة وترتيبها في أبواب خمسة خصص أولها للقواعد العامة، وأفرد الباب الثاني للأحداث المخالفين للقانون، والثالث للأحداث المعرضين للخطر، والرابع لقضاء الأحداث، والخامس للأحكام الختامية والإنتقالية.

وما يمكن ملاحظته بشأن هذا المشروع بما استحدث فيه الأمور التالية:

1 – منذ البدء، وكون المشروع يعني فئتين من الأحداث: فئة المخالفين للقانون الجزائي، وفئة المعرضين للخطر، ووسع نطاقه ليشمل كل من كان دون الثامنة عشرة، وليس فقط من هو بين السابعة والثامنة عشرة (المادة الأولى).

2 – حرص المشروع (في مادته الثانية) على التصريح بالمبادئ الأساسية التي تبنى عليها أحكامه بما يساعد لاحقاً على التفسير وحسن التطبيق.

3 – بخصوص التدابير والعقبات، جرى قسمتها إلى تدابير غير مانعة للحرية وأخرى مانعة للحرية:

أ . استحدث المشروع في الفئة الأولى: اللوم، الوضع قيد الإختبار، الحرية المراقبة، العمل للمنفعة العامة أو تعويضاً للضحية، وحدد لكل من هذه التدابير مفهومها ومحتواها.

ب . أبقى المشروع على التدابير المانعة للحرية: الإصلاح والتأديب والعقوبات المخففة، واعتمد بالنسبة لهذه العقوبات مبدأ التخفيض إلى النصف في كل العقوبات المؤقتة، ونص على إمكانية وقف التنفيذ، وعلى الحالة التي يفقد فيها المحكوم عليه منحة وقف التنفيذ.

ج . وبالنسبة للتدابير الإحترازية، عدد المشروع هذه التدابير بما يتلاءم وظروف الأحداث، ومنها منع السفر.

جرى التركيز على إمكانية القاضي إعادة النظر في التدابير التي يكون قد فرضها، تخفيفاً أو تشديداً، بحسب ما يتكشف من سلوك وتصرّف أثناء التنفيذ.

4 – أفرد المشروع باباً خاصاً بالأحداث المعرضين للخطر، سواء من الغير، أو من تصرفاتهم الشخصية وسوء سلوكهم، وحدد التدابير التي يمكن للقاضي إتخاذها لحمايتهم (خارج أي جرم جزائي). وأعطى للقاضي إمكانية إسقاط الوالدين أو أحدهما من الولاية عندما يكون مصدر الخطر من جهتهما. وعرف المشروع التشرّد والتسول بمفهومه، والذي قد يتحقق بمعزل عن توفر عناصر جرم التسوّل أو التشرد المنصوص عليه في القانون العام. كما وسع المشروع دائرة الأشخاص المحركين لتدخل القضاء للحماية، ونص على التدخل التلقائي أو بمجرد أخبار. ووفر إمكانية سرعة التحرك عند توفر العجلة.

5 – تبسط المشروع في معالجة موضوع قضاء الأحداث وأصول المحاكمة والإجراءات لديه في مختلف مراحل الملاحقة والتحقيق والمحاكمة، وتنفيذ الأحكام ووسع مجالات الإختصاص المكاني. ووضح الأمور بشأن التبليغ، وعدل الغرامات حيث هي مفروضة. وأضاف مراجعة إعادة المحاكمة. وحدد أصول الإستئناف في الدعوى الشخصية. وأكّد على السرية في الإجراءات والمحاكمة وحدد عقوبة من يخالف السرية بدل الإحالة في هذا المجال إلى المادة 420 عقوبات التي قد لا تفي بالغرض في إطار هذا المشروع.

6 – خرج المشروع عن القانون الحالي في حالة إشتراك الحدث مع راشدين في جرم واحد، وفي جرائم متلازمة، بإستبعاد قاعدة التفريق في الإجراءات والمحاكمة لمصلحة التوحيد أمام

المراجع العادية، وذلك تجنباً لصدور أحكام متناقضة في القضية الواحدة على مستوى التحقيق، أو على مستوى الحكم. وقد حرص المشروع على أن توفّر المحكمة العادية التي تحاكم الحدث إلى جانب الراشد كل الضمانات التي ينصّ عليها القانون لمصلحة الحدث. كما حرص على أن يتوقف دور المحكمة العادية على نسبة الجرم إلى الحدث ومسؤوليته فيه، والوصف القانوني والإلزامات المدنية ليعود، بعد ذلك، إلى محكمة الأحداث فرض التدبير الممكن فرضه، ومن ثم متابعة تنفيذه، والإشراف على سيرة وسلوك الحدث أثناء هذا التنفيذ مع إمكانية إعادة النظر في التدابير.

7 – في الأحكام الختامية، ركز المشروع على دور وزارة العدل المركزي في تولّي كل شؤون الأحداث في إطار هذا القانون والتنسيق مع أي وزارات والتعاقد مع القطاع الأهلي، ووضع الخطط التأهيلية والوقائية وإصدار التنظيمات اللازمة.

8 – لم يكن صحيحاً، بنظر اللجنة، أن يربط تطبيق أحكام القانون، بتصرفات جمعية أو مؤسسة من القطاع الخاص، وإن كانت لها صفة المنفعة العامة مع ما ترتبه ذلك من حصرية لمصلحة هذه الجمعية أو المؤسسة، بما يمنع على المرجع المسؤول تخطيها في حال تقاعست عن القيام بما يفرضه القانون عليها، أو قصرت عن بعض المهام التي ينيطها القانون بها، بدون أن يكون للمسؤول يد في استمراريتها وفي فاعليتها.

من هنا، حذف من متن القانون كل ربط بين المهام التي يلحظها وجمعية إتحاد حماية الأحداث.

إلا أن المشروع، حفظ إنتقالاً، لهذه الجمعية دورها في القيام بكل الأعمال الإجتماعية التي كانت منوطة بها، مع حفظ الحق لوزارة العدل بأن تجري إتفاقات مباشرة مع مؤسسات أو جمعيات أخرى متخصصة للقيام ببعض المهام التي يقتضيها تطبيق القانون، وكل ذلك إلى أن يستكمل إنشاء وتنظيم مديرية الأحداث الملحوظ إنشاؤها في مشروع إعادة تنظيم وزارة العدل.

لذلك كله أعدّت الحكومة مشروع القانون المرفق.

رابعاً: دور القضاء والمحاكم المتخصصة في الإصلاح والتأهيل

قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون او المعرضين للخطر:

الباب الأول التمهيدي: قواعد عامة:

المادة 1: الحدث الذي يطبّق عليه هذا القانون هو الشخص الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره إذا إرتكب جرماً معاقباً عليه في القانون، أو كان معرّضاً للخطر في الأحوال المحددة لاحقاً في هذا القانون.

يجري التثبّت من السن بالقيود الرسمية المختصة، وإلا بالإستناد الى خبرة طبية يلجأ اليها المرجع القضائي الواضع يده على القضية، وإذا لم تذكر القيود يوم وشهر الولادة، فيعتبر الشخص مولوداً في الأول من تموز من السنة المحددة لميلاده. يجري الأمر على هذا المنوال في حال تعذر تحديد اليوم والشهر بالخبرة الطبية التي يجب اللجوء اليها. ويعتبر عمر الحدث الذي يبنى الحكم على أساسه نهائياً بالنسبة لتنفيذ التدابير، أو العقوبات المفروضة في الحكم.

المادة 2: تراعى في تطبيق احكام هذا القانون المبادئ الأساسية الآتية:

أ- الحدث بحاجة الى مساعدة خاصة تؤهله ليلعب دوره في المجتمع.

ب- في كل الأحوال يجب مراعاة صالح الحدث لحمايته من الإنحراف.

ت-الحدث الذي يخالف القانون يستفيد من معاملة منصفة وإنسانية، وتخضع إجراءات ملاحقته، والتحقيق معه ومحاكمته، الى بعض الأصول الخاصة، فتحاول ما أمكن تجنيبه الإجراءات القضائية بإعتماد التسويات والحلول الحبيّة والتدابير غير المانعة للحرية. ويكون للقاضي أكبر قدر مقبول من الإستنساب ضمن نطاق القانون لإتخاذ التدابير الأكثر ملاءمة لوضع الحدث ولإمكانية إصلاحه، مع الحق بتعديلها او بالعودة عنها، بحسب ما يظهر من نتائج تطبيقها على الحدث. وتكون التدابير المانعة من الحرية آخر الإحتمالات. ولا يتم حجز الأحداث مع الراشدين.

4 – قضاء الأحداث هو المولج بشؤون الأحداث والمولى أصلاً تطبيق هذا القانون وتتولى الوزارات المعنية تأمين كل الوسائل اللازمة لهذا التطبيق.

خامساً: دور مؤسسات الرعاية الإجتماعية في معالجة الجنوح

تعد ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر المقلقة للمجتمعات، إذ أنها تتعلق بجيل الشباب الذي يعوّل عليه بناء المستقبل ، ولهذا تلجأ الدول إلى إعطاء ، أبنائها الجانحين ، الرعاية المناسبة

التي تضمن تعديل سلوكهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وفق برامج علمية تضمن التقليل من إحتمالية عودة الحدث إلى القيام بالأعمال المجرّمة قانوناً. وكون المجتمعات العربية تولي أبناءها كل الرعاية، فقد سعت أجهزة هذه الدول المختلفة للحفاظ على الناشئة الجانحين والعمل على إعادة تقويمهم.

الإنحراف ليس حكراً على الكبار فقط، بل يمكن أن يقوم الصغار أيضا بالخروج عن القوانين والمعايير الإجتماعية ، وتمثل هذه المشكلة خطورة على دول العالم، مهما كانت درجة تقدمها، لأنها تنطوي على مضاعفات تعيق تقدم المجتمعات وتطورها. لذلك تعتبر المؤسسات الإجتماعية هي المنوط بها رعاية وتأهيل الأحداث ، وبالتالي متابعة أحوالهم من خلال الخدمات الإجتماعية في رعاية الأحداث، وذلك لعدة أسباب منها:

إرتفاع عدد الأحداث المنحرفين ، وهذا يكتسي خطورة بالغة على إعتبار أن منحرف اليوم قد يصبح مجرم الغد إذا غابت الرعاية الموجهة له ، وبالتالي هذه الفئة تهدد كيان المجتمع واستقراره. وهذه المؤسسات تتابع ظاهرة تشرد الأحداث الموجودة في العالم ، ونؤكد على أن الأحداث المتشردين ليسوا خطراً على أنفسهم فقط، وإنما خطر يهدد المجتمع ككل في أي لحظة، ويضرب أمن الأفراد ويعكر حياتهم، لأن متشرد اليوم هو منحرف الغد ومجرم بعد الغد، والحدث كلما بقي في مجتمعه متشرداً وكلما كبر في السن وكلما نمت معه مشاعر الحقد والكراهية لمجتمع لم يلتفت إليه يوماً، ولم يظهر النية في مساعدته إطلاقاً.

المؤسسات الاجتماعية والخيرية ركن أساسي لتحقيق التنمية وعلاج بعض المشكلات القائمة في المجتمع ، ولذلك لا بد من العمل على تعزيز كفاءتها الإدارية وهيكلها التنظيمي ، وتنويع مواردها المالية، وكفاءة في توزيع مواردها بما يحقق أهداف المؤسسة. وهذا يتطلب تفعيل دور إدارة رعاية الأحداث في متابعة المعاملات الخارجية وتذليل الصعوبات الإدارية الداخلية لتخفيف الأعباء النفسية على النزلاء، ومتابعة إدارة رعاية الأحداث للإختصاصيين النفسيين فيما يتعلق بالإنتظام في التواجد داخل المؤسسة لتلبية إحتياجاتها ، والأخذ في الإعتبار عند وضع برامج الرعاية داخل دور الرعاية الاجتماعية للجانحين التركيز على ما يكون لدى الجانح

من مفاهيم سلبية نحو ذاته ونحو الآخرين، وتحديد أهداف تلك البرامج ووسائل تنفيذها بشكل محدد، حتى يمكن تقييمها ومعرفة تأثيرها على شخصية الجانح وسلوكه...

سادساً: برامج تأهيل الجانحين وإعادة إدماجهم في المجتمع

مع تطور المجتمعات، تطورت وتعددت الجنح لدى الأحداث، وأصبح من هذه الفئة العمرية أعداداً ليست قليلة ترتكب جنحًا مختلفة، ولكن هؤلاء الجانحين ينتمون إلى المجتمع، ويؤثرون فيه، ولذا أصبح دور المؤسسات العقابية ليس إيداع الأحداث وردعهم وإيلامهم فقط، بل علاجهم وتعديل سلوكهم عبر البرامج العلاجية والإصلاحية المقدمة من قبلها، ليعودوا الى المجتمع عناصر صالحة وفاعلة، ويعرف ذلك بالتدابير الإحترازية. ومن أجل ذلك أبرزت المجتمعات أهمية الإصلاح والتأهيل، وإصدار التعليمات للعناية والرعاية بالأحداث، والتركيز على تدريبهم وتأهيلهم وإصلاحهم، وإكسابهم المعرفة، وغرس السلوكيات والأخلاقيات المقبولة اجتماعياً، وبالتالي يكون لذلك دور في إعطاء الفرصة للجانح في تلك المؤسسات، بإعادة اندماجه في المجتمع وجعله عضواً نافعاً وفاعلاً.

و تساهم مؤسسات رعاية الأحداث في إعادة تعديل سلوك المنحرفين والجانحين وتوافقهم داخل المجتمع. فالجانب الإصلاحي والتأهيلي في المؤسسات الإصلاحية والعقابية أصبح موضع إهتمام متزايد في الحياة الإجتماعية المعاصرة. ولذلك هناك برامج عالمية للتعامل مع الأطفال المعرضين للخطر، ومنها على سبيل المثال برنامج CAR والذي يقوم على إبعاد الأطفال والأحداث عن الوقوع في صحبة أو زمالة عصابات الشوارع أو ذوي السلوك الجانح ، الى جانب إيجاد بدائل مفيدة ونافعة لملء أوقات الفراغ لديهم (Herbert, 1993). وهذا الواقع يظهر بوضوح عند تحديد الأهداف الرسمية، والتخطيط للمؤسسات الإصلاحية، وجعله أمراً مسلَّماً به عند من يدرس هذا النوع من المؤسسات سواء من الناحية الإجتماعية أو النفسية أو الإدارية. وأصبح ينظر لمؤسسات رعاية الأحداث في المجتمعات المعاصرة بإعتبارها مؤسسات إصلاحية بالمقام الأول، "فالدوُر العقابية" لم تعد ذلك المكان المعد لإنفاذ العقوبة بالحجز فقط، لكنها أصبحت أماكن ينبغي أن يخرج منها الجانح إلى الحياة الإجتماعية العامة ليمارس حياة سوية ومستقيمة تكفل وقايته من العودة إلى الإنحراف والعدوانية. ولقد أصبح من المهم للجانح

أن تساعد فترة بقائه في المؤسسة (الإصلاحية) على رفع مستواه التعليمي والسلوكي، وتطوّر قدراته المهنية، وإكسابه مهنة مفيدة تساعده على إكتساب معاشه، أو على القيام بالمسؤوليات الإقتصادية والإجتماعية، أي جعله إنساناً معتمداً على نفسه بدلاً من أن يكون عالة على غيره.

وتعد البرامج (التأهيلية والإصلاحية) اللبنة الأساسية لوظيفة المؤسسات العقابية، فمن خلالها يتمكن المجتمع من إعادة تنمية هذه الموارد البشرية الجانحة، تنميةً تتفق مع مطالبه وإحتياجاته، وذلك على هيئة برامج مكثفة لتأهيلهم وإعدادهم، كما أن تلك البرامج تُعدّ ذات أهمية بالغة، لكونها تخدم شريحة من الشرائح الخطرة في المجتمع، وذلك بإعادة الجانح إلى المجتمع، وهو قادر على التكيّف والتفاعل مع المجتمع الذي سوف يخرج إليه دون أية صعوبات. لذلك فالبرامج والأنشطة المقدمة من قبل الإصلاحيات تهدف إلى تغيير سلوك الجانحين نحو الأفضل، والتكيّف مع السلوك الجمعي السائد في المجتمع، أي الإقلاع عن جوانب سلوكية مرفوضة والأخذ بأخرى توافقية ومقبولة.

الخاتمة:

إن ظاهرة جنوح الأحداث من القضايا المجتمعية التي تستوجب دراسة عميقة وشاملة، نظرًا لتأثيرها البالغ على بنية المجتمع ومستقبله. وتأتي أهمية هذا البحث من محاولته فهم الأسباب التي تؤدي إلى إنحراف الشباب عن المسار الصحيح، وكذلك تحديد سبل المعالجة الإجتماعية الأكثر فعالية لهذه الظاهرة. وقد تبيّن من خلال الدراسة النظرية أن العوامل الإجتماعية، كالتفكك الأسري، والفقر، وضعف الرعاية الأبوية، بالإضافة إلى الظروف النفسية والتعليمية، تلعب دورًا أساسيًا في دفع الأحداث نحو السلوكيات المنحرفة. كما أن غياب الدعم المؤسسي الفعّال يعزز من حدة هذه الظاهرة، ما يدعو الى ضرورة العمل الجاد، والتعاون بين جميع الجهات المعنية للحد من هذه الظاهرة.

ولم تقتصر الدراسة على عرض أسباب الجنوح، بل تناولت كذلك الأساليب والآليات المتبعة في المعالجة الاجتماعية والتأهيل، حيث درسنا كيف يمكن لهذه الآليات أن تساعد في إعادة دمج الأحداث المنحرفين بالمجتمع، وتوجيههم نحو مسارات تضمن لهم مستقبلًا أفضل. كما أظهرت

النتائج أهمية تكامل دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الحكومية والمجتمعية في توفير بيئة آمنة وداعمة تقي الشباب من الوقوع في مسارات الجنوح.

بعد التمحيص في المعلومات التي برزت في الدراسة يمكن طرح بعض التوصيات والتي منها:

1- تعزيز الوعي والتثقيف الأسري: من الضروري توفير برامج تدريبية وتوعوية للأسر، خاصة في المناطق الفقيرة، حول أساليب التربية الصحيحة وأهمية التواصل الفعّال بين أفراد الأسرة، وذلك لضمان بيئة أسرية متماسكة وداعمة.

2- تحسين الدعم المدرسي والنفسي: يجب توفير برامج دعم نفسي وإجتماعي في المدارس، خاصة للأطفال المعرضين للضغوط النفسية أو الأسرية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توظيف مرشدين نفسيين وإجتماعيين متمرسين لتقديم النصح والتوجيه للطلاب بشكل مستمر.

3- إنشاء مراكز تأهيل متخصصة للأحداث: تسهم مراكز التأهيل المتخصصة في تقديم برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأحداث الجانحين، ويجب أن تشمل هذه المراكز برامج تدريب مهني تساعدهم على إكتساب مهارات تؤهلهم للإندماج في المجتمع مستقبلاً.

4- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية: يجب تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية، كالشرطة والسلطات القضائية، والجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات للشباب. إن هذا التعاون يمكن أن يسهم في بناء شبكة دعم واسعة ومتعددة التخصصات لمعالجة قضايا الجنوح.

5- تكثيف الأبحاث والدراسات المستمرة: يُوصى بضرورة الإستمرار في إجراء أبحاث ودراسات دورية لرصد العوامل المستجدة التي قد تؤدي إلى جنوح الأحداث، وتطوير إستراتيجيات وقائية مبتكرة تتناسب مع تطور المجتمع ومتغيراته.

ختامًا، يمثل التصدي لظاهرة جنوح الأحداث مسؤولية جماعية تتطلب تكاتف جميع مكونات المجتمع، بدءًا من الأسرة وإنتهاءً بالمؤسسات الوطنية. ونأمل أن يسهم هذا البحث في لفت

الإنتباه إلى أهمية الإستثمار في الشباب كأحد أهم أعمدة المستقبل، وتوفير بيئة داعمة تُحَفّزهم على تحقيق طموحاتهم بطريقة إيجابية وبناءة.

قائمة المراجع

1-ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، المجلد الثاني

2-علي بن سليمان الحنكاني، الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الإحنراف. دار النشر الرياض ، السعودية 2006 .

3- بدوي ، أححد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ، ط1 ، مكتبة لبنان ، 1978.

4-الريماوي ، محمد عودة ، علم النفس التطوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن 1998.

5-عوين ، زينب أحمد ، قضاء الأحداث ، دار الثقافة عمان ، الأردن 2009.

6-طلعت عبد الحميد التربية الأخلاقية رؤية نقدية للمسؤولية والجزاء ، دار فرحة للنشر والتوزيع، 2005.

7-عبدالحفيظ إسماعيل، رسالة دكتوراه في علوم التربية ، العدد 11 ، مجلد 3 ، مجلة الطفولة 2003

8-اللبابيدي محمد، الأحداث الجانحون في سوريا، مطبعة الشرق 2022

9-الحيدري جمال ابراهيم، جنوح الأحداث ؛ اتجاهاته – أسبابه- سبل الوقاية والعلاج،مكتبة السنهوري، مسقط 2012

10- العكايلة محمد سند، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2006

11- المغربي سعد،إنحراف الصغار،ط3،ار المعارف مصر 1970

12- عيسى، محمد طلعت، الرعاية الإجتماعية للأحداث المنحرفين، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ

13- المايز، محمد بن عبدالله، إتجاهات الأحداث في المؤسسات الإصلاحية نحو العاملين 2003
14- جعفر علي، الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 1996
15- الجعفري، عبدالرحمن محمد، علاقة بعض المتغيرات الأسرية بجنوح الأحداث في المنطقة الشرقية، الرياض: جامعة الملك فيصل 1999
16- Dictionnaire de psychologie (A-K) Bordas
17- SZABO (d) L,adolescent et la socuete Ed maraca.Paris 1972